مِشكلُ الفَقرِ أسبابُه وسُبُلُ مكافحَتِه

يوسفي كريمة
جامعة تلمسان بالجزائر

لقد عَرفَت البشريةُ ظاهرةً خطيرةً منذ أقدمِ العصورِ؛ ألا وهي الفقرُ "PAUVRETE " والناتجةُ عن عدَّةِ عواملَ؛ كسُوءِ التغذية، وتدنِّي المستوى الصحيِّ آنذاكَ؛ لكن مع عصرِ العولمةِ المعاصرةِ – التي فرضَت على العالَم منذ تسعينياتِ القرنِ العشرينِ والتكنولوجيا المتطورةِ – أصبحَ الفقرُ بصُورَتِه الجديدةِ يتجلَّى في جوانبَ عديدةٍ أهمّها الجانبُ (الاقتصاديُّ، الاجتماعيُّ، السياسيُّ، الثقافيُّ والبيئيُّ)؛ حيث انخفضَتِ القُدرةُ الشرائيةُ للمواطنِ بسببِ الارتفاعِ الفاحشِ في أسعارِ المواد الضروريةِ، وتدهورِ المستويينِ (الصحيِّ والتعليميِّ) خاصَّةً في وسطِ الأطفالِ؛ بسببِ العمالةِ المبكرةِ، وانتشارِ البطالةِ في صفوفِ الشبابِ، وقلَّةِ السكنِ؛ حيثُ أثارتْ هذه المشاكلُ استياءَوغضبَ الشعوبِ تجُاهَ السياساتِ المطبَّقةِ تجُاهَهُم؛ ممَّا أدّى إلى تخريبِ الممتلكاتِ العموميةِ في الآونةِ الأخيرةِ، والحقنِ لدى الشبابِ خاصَّةً في الوطنِ العربيِّ، وتأزُّمِ الوضعِ؛ فحدثَ الانفجارُ؛ حيث ظهرَ ما يُسمَّى بالثوراتِ العربيةِ أو الربيعِ العربيِّ[1] .ولقد عجزَت الدولُ المتخلِّفةُ وحتى المتقدِّمة من هيئاتٍ ومؤسساتٍ دوليةٍ عن القضاءِ أو التخفيفِ من حدَّةِ هذا المشكلِ الخطيرِ الذي باتَ يُهدِّدُ ملايينَ البشرِ في الكثيرِ من دولِ العالَم؛ فتشيرُ الأرقامُ إلى تفاقُمِ هذه المشكلةِ من عامٍ لآخرَ؛ فحسبَ الإحصائياتِ[2] فإنّ حوالَي نصفِ سكَّانِ العالَم يعيشونَ على أقلَّ من دُولارَينِ في اليوم، في حين يعيشُ نحو١.٥ مليارِ أيّ ٢٥٪ من السكَّانِ في العالَم على دولارٍ واحدٍ في اليومِ، ويُتوقَّعُ أن يبلغَ عددُ الفقراءِ نحوَ مليارٍ عامَ ٢٠١٥م ويصلُ عددُ المعطَّلينَ في الدولِ الناميةِ إلى أكثرَ من مليارِ شخصٍ[3] .

وأوضحَ تقريرٌ للأمينِ العامِّ للأممِ المتحدةِ أنّ هناكَ ٥٥٠ مليون نَسمةٍ في العالَم يبيتونَ جياعًا كلَّ ليلةٍ، وأنّ ١.٥ مليار نسمةٍ لا يَحصلونَ على مياهِ الشربِ النقيةِ أو الصرفِ الصحيِّ الملائمِ، كما أنّ أكثرَ من ١.٥ مليار نسمةٍ يعيشونَ في فَقرٍ مُدقعٍ؛ حيث طالبَ الحكوماتِ أن تعملَ على خفضِ عددِ هؤلاءِ الفقراءِ بمقدارِ النصفِ بحُلولِ عامِ ٢٠١٥م[4] .

وكَشفَ مصدرٌ آخرُ عن أنّ سكّانَ البلدانِ النامية وعددُهم ٤.٤ مليار نسمةٍ يظلُّ خُمسُهم يتضوَّرُ جُوعًا في آخرِ النهارِ، ويفتقرُ ثلثهُم إلى مياهِ الشربِ، وربعُهم إلى سكَنٍ ملائمٍ، ولا يرتادُ خُمس الأطفالِ المدارسَ بعد السنةِ الخامسةِ من التعليمِ الابتدائيّ[5].

وأكَّدَ مكتبُ العملِ الدوليّ[6] في تقريرِه: " أنّ أكثرَ من ٤٠٪ من سكّانِ دولِ إفريقيةَ في (جنوبِ الصحراءِ وجنوب آسية) يعيشونَ في الفقرِ، وهذه النسبةُ في ارتفاعٍ مستمرٍّ، وقد ارتفعَ عددُ السكانِ الفقراءِ خلالَ السنواتِ الخَمسِ الماضيةِ بمعدَّلِ ٢٠٠ مليون شخصٍ في دول إفريقية.

انطلاقاً ممّا سبقَ: يتبادَرُ إلى أذهاننا مجموعةٌ من الأسئلةِ أهمُّها:

ما أسبابُ الفقرِ في العالَم وآثارُه؟ وهل هي السببُ الرئيسُ للثوراتِ العربيةِ؟ وما أهمُّ السُّبلِ لمكافحةِ هذه المشكلةِ أو التخفيفِ من حدَّتِها؟

الأسبابُ الرئيسةُ لمشكلةِ الفقرِ:

هناك عدَّةُ أسبابٍ تقفُ وراءَ ظاهرةِ الفقرِ والجوعِ وانتشارِ الأوبئةِ في الدولِ الفقيرةِ والناميةِ؛ إلاّ أنّ العديدَ من الخُبراءِ لهذا الظواهرِ يؤكّدونَ أنّ الدولَ المتقدِّمةَ والغنِّيَّةَ هي المسؤولةُ بشكلٍ مباشرٍ عن هذه المشكلاتِ ووصولِها في الكثيرِ من المناطقِ إلى حدودِ الكارثةِ الإنسانيةِ، وأنّ المعالجاتِ الدوليةَ كانت وما تزالُ قاصرةً في التعاملِ مع هذه الكوارثِ الإنسانيةِ السائرةِ في طُرقِ الانفجارِ، ويرجع السببُ إلى عواملَ داخليةٍ وعواملَ خارجيةٍ وهيَ:

العواملُ الداخليةُ:

– عدمُ وجودِ عملٍ – بطالةٍ – وبالتالي عدمُ وجودِ مصدرٍ ماليٍّ (دخلٍ) يسدُّ حاجياتِ الفقيرِ؛ ممَّا ينجرُّ عنه حالةٌ من الحرمانِ والعجزِ عن توفيرِ أدنى الضروريات للعيشِ.

– التفاوتُ في توزيعِ الموارِدِ الطبيعيةِ؛ الأمرُ الذي أدّى إلى إيجادِ تفاوتٍ في مداخيلِ دولِ العالمِ.

– عدمُ التوازنِ بينَ الإنتاجِ والاستهلاكِ، ويتميَّزُ بذلك عددٌ كبيرٌ من دولِ العالمِ؛ فبعضُ دُولِه مزدحمةٌ بالسكانِ بصورةٍ غيرِ متوازنةٍ مع النموِّ الاقتصاديِّ؛ وبذلك تستهلكُ الزيادةُ السكانيةُ كلَّ الزياداتِ في الإنتاجِ؛ ممّا يؤدِّي إلى تدهورٍ في مستوى المعيشةِ، وارتفاعِ معدَّلِ الفقرِ.

– الكوارثُ الطبيعيةُ من زلازلَ وفيضاناتٍ وبراكينَ والتي تؤدِّي إلى دمارِ الممتلكاتِ، وبعضِ الظواهرِ الطبيعيةِ؛ كالتصحُّرِ الذي تُعاني منه أغلبُ الدولِ؛ خاصَّةً شمالَ إفريقيةً ومنها الجزائرُ؛ حيث أنّ معظمَ الأراضي الزراعيةِ الخصبةِ غزَتها الرمالُ؛ وبالتالي نجم عنه فقدانُ المزارعينَ لمصدرِ رزقِهم.

– النموُّ الديمغرافيُّ المتسارعُ[7]؛ حيث بلغَ عددُ سكّانِ الدولِ العربيةِ حوالي ٣٤٠ مليون نسمةً في سَنة ٢٠٠٨م ويُرجَّحُ أن يرتفعَ إلى ٤٨٢.٨ مليون نسمةً بحلولِ عام ٢٠٢٥م بالإضافةِ إلى كِبَرِ حَجْمِ الأُسَرِ.

– سيطرةُ التبعيةِ الاقتصاديةِ والعمالةِ الأجنبيةِ على غالبِ اقتصاداتِ الدولِ المتخلِّفةِ.

– التضخُّمُ والذي يُعبِّرُ عن الارتفاعِ العامِّ في أسعارِ السلعِ والخدماتِ، وانخفاضٍ في القدرةِ الشرائيةِ للنقودِ؛ ممّا يُؤثِّرُ سلباً على مداخيلِ الأُسرِ(غلاءِ المعيشةِ) .

– سوءُ توزيعِ المداخيلِ؛ والذي نجمَ عنه اتِّساعُ الهُوَّةِ بين الأغنياءِ والفقراءِ (وجودِ الطبقية) .

– عدمُ وجودِ أولوياتٍ وسياساتٍ جدِّيَّةٍ واستراتيجياتٍ للحدِّ من هذه الظاهرةِ لبعضِ الأنظمةِ السياسيةِ، والافتقارِ إلى التخطيطِ، وكان من نتيجةِ ذلك انعدامُ التنسيقِ بين الخططِ الاقتصاديةِ والإنتاجيةِ، وغيابُ الخططِ الواضحةِ المعالمِ التي ترسمُ الطريقَ، وتحدِّدُ الأولوياتِ لما يعودُ بالنفعِ والفائدةِ على شعوبِ الدولِ الفقيرةِ .

– سوءُ التغذيةِ، وتدنّي المستويينِ الصحيِّ والتعليميِّ .

– العواملُ الخارجيةُ :

– النزاعاتُ والصراعاتُ الداخليةُ والخارجيةُ والحروبُ المدمِّرةُ بين الأنظمةِ السياسيةِ؛ والتي يكونُ ضحاياها المواطنونَ؛ بسببِ اللاستقرارِ، والتي تقفُ وراءها الدولُ الغنِّيَّةُ بسببِ أطماعِها في خيراتِ وثرواتِ هذه الدولِ؛ وخاصَّةً في العالَمِ العربيِّ كـ(العراقِ، وليبية) .

– تُخصِّصُ معظمُ الدولِ جزءً كبيراً من ميزانيتِها على الجانبِ العسكريِّ – من شراءٍ للمعدَّاتِ العسكريةِ؛كـ(الأسلحةِ، والذخائرِ، والطائراتِ الحربية،والمدافعِ) عوضَ استغلالِها في مساعدةِ الفقراءِ .

– نقصٌ في الإعاناتِ والمساعداتِ الدوليةِ للدولِ الفقيرةِ، وكذا سوءُ توزيعِها .

– ثقلُ حجمِ المديونيةِ الخارجيةِ؛ خاصَّةَ الدولَ المتخلفةَ؛ ممّا يُهدِّدُ نموَّها الاقتصاديَّ .

– الأزماتُ الماليةُ العالميةُ[8] وما لَها من أثرٍ سلبيٍّ على الدولِ المتخلِّفةِ؛ حيث أنّ من آثارِها أنَّ الملايينَ من العاملينَ وجَدُوا أنفسَهم ضحِّيَّةً لهذه الأزمةِ، وتَسريحهَم للحفاظِ على توازنِ المؤسسةِ، وتفادي الانهيارِ .

كلُّ هذه الأسبابِ أدَّتْ إلى تفاقُمِ مشكلةِ الفقرِ في العالمِ، وزادَت حدَّتُها في الدولِ المتخلِّفةِ؛ وخاصَّة دولَ الوطنِ العربيِّ بشكلٍ خطيرٍ وملحوظٍ؛ لاسيّما في السنواتِ الأخيرةِ؛ ممّا أدّى إلى ظهورِ بعضِ العاداتِ والمظاهرِ السيِّئةِ التي نراها تتفاقَم في مجتمعاتِنا، تذكُر الباحثَةُ أهمَّها :

مظاهرُ الفقرِ :

– ظهورُ الآفاتِ الاجتماعيةِ؛ كالبحثِ عن الأعمالِ ذاتِ الربحِ السريعِ؛ مثل (التجارةِ بالمخدِّراتِ، عملياتِ السطوِ والسرقةِ، . . .الخ .

– تنامي القطاعِ غيرِ الرسميِّ نتيجةً لمحدوديةِ معدَّلاتِ استيعابِ العمالةِ للقطاعِ الرسميِّ .

– ظاهرةُ التسرُّبِ المدرسيِّ للأطفالِ؛ خاصَّةً في سنٍّ مبكرةٍ؛ نظراً للظروفِ الصعبةِ بهدفِ البحثِ عن العملِ، والحصولِ على لُقمةِ العيشِ .

– تنامي ظاهرةِ تشغيلِ الأطفالِ في سنٍّ مبكرةٍ.
– تفشّي الفسادِ بشتى أنواعِه؛ خاصّة الفسادَ الإداريَّ كـ(البيروقراطيةِ، والرشوةِ، والاختلاساتِ المتكررةِ لأموالِ الشعبِ).
– تنامي ظاهرةِ التسوُّلِ؛ خاصَّةً لدى فئةِ الأطفالِ وحتى الكبار واتّساعِ نِطاقِها.
– عودةُ بعضِ الأمراضِ والأوبئةِ القديمةِ كـ(الجَربِ، والتيفوئيد...الخ).
– تزايدُ ظاهرةِ الأُمِّيَّةِ؛ بسببِ النفقاتِ التي تتطلَّبُها الدراسةُ.
– انتشارُ البناءِ الفوضويِّ والبيوتِ القصديريةِ؛ بسببِ ارتفاعِ سعرِ العقارِ.
– تزايدُ ظاهرةِ تفكُّكِ الأُسَرِ (الطلاق) وما ينجمُ عنها من تشرُّدٍ للأطفالِ.
– ارتفاعُ حجمِ البطالةِ وظاهرةِ الهجرةِ غيرِ الشرعيةِ[9].

إستراتيجيةُ مكافحةِ الفقرِ أو التخفيفِ منه:

بعضُ الحُلولِ المقترَحةِ:

يُشكِّلُ حلُّ مشكلةِ الفقرِ أكبرَ التحدِّياتِ التنمويةِ التي تُواجِه دولَ العالم[10]؛ وخاصَّةً الدولَ العربيةَ، وهذا ما يستدعي دقَّ ناقوسِ الخطرِ من أجلِ إنقاذِ الوضعِ؛ ممّا يتطلَّبُ إيجادَ حلولٍ سريعةٍ وناجعةٍ لهذا المشكلِ الخطيرِ، وما قد يترتَّبُ عن ذلك من تداعياتٍ اجتماعيةٍ كـ(الانحرافاتِ، والآفاتِ الاجتماعيةِ). ومن بين الحلولِ المقترَحةِ حسبَ رأيِيَ الخاصّ هو القضاءُ على البطالةِ أوَّلاً، وهذا بوضعِ إستراتيجيةٍ طويلةِ المدى، وليست مؤقَّتةً من أجلِ مكافحةِ هذه الظاهرةِ؛ حيث تتطلَّبُ المواجهةُ صياغةَ حُزمةٍ من البرامجِ النشطةِ يتمُّ صياغتُها في إطارِ برنامجٍ شاملٍ له أهدافٌ قابلةٌ للقياسِ؛ باعتبارِها قضيةً مجتمعيةً ينبغي مشاركةُ الأطرافِ كافَّةً فيها (أصحابِ الأعمالِ– البطَّالين–القطاعِ العائليِّ والمجتمعِ المدنيِّ). ومن بين أهمِّ الاقتراحاتِ ما يلي:

– الأخذُ بعَينِ الاعتبارِ بعضَ التجاربِ الدوليةِ في القضاءِ على مشكلِ الفقرِ، أو التقليصِ منها كـ(التجربتَين الإسلاميتين: الماليزيةِ والتركيةِ) ويُرجعُ الخبراءُ أسبابَ نجاحِ النموذجِ الماليزيِّ في تعميمِ التعليمِ، وتحسينِ مَردُوديَّته، وفي سياسةِ تشجيعِ البحثِ العلميِّ، وتشجيعِ تسويقِ نتائجه فيما يخصُّ سياسةَ الإنتاجِ، أمّا فيما يخصُّ سياسةَ التوزيعِ فقد استطاعَت أن تدمجَ الفئاتِ المتواضعةَ واليدَ الأجنبيةَ في النسيجِين(الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ) من خلالِ الرفعِ من دخلِها وتمكينِها من نتائجِ تحسُّنِ المردوديةِ الاقتصاديةِ. وكذلك الشأنِ بالنسبةِ لتركيا رغمَ أنّ الوضعيةَ كانت مختلفةً؛ فتركيا بلدٌ غنيٌّ من الناحيةِ الفلاحيةِ، وله طاقةٌ فائضةٌ في الماءِ، ومستوى التعليمِ فيه مرتفعٌ وله جاليةٌ كبيرةٌ تعملُ خارجَ البلدِ في ألمانيا، وتدرُّ عليه مداخيلَ مهمَّة؛ فالسياسةُ الأولى المنتهجَةُ في تركيا للقضاءِ على الفقرِ هي سياسةُ التشغيلِ. في حين نجدُ أنّ المجتمعَ الماليزيَّ جمعَ بين القِيَمِ الإسلاميةِ وبعضِ قِيَمِ

الثقافاتِ الآسيويةِ الإيجابيةِ؛ وخاصَّة (اليابانيةَ، والصينيةَ، والهنديةَ) التي تدعو إلى التعايشِ، وإعطاءِ قيمةٍ للعملِ وللتعلُّمِ.

– الإكثارُ من الجمعياتِ الخيريةِ الموثوقِ بها التي تتكفَّلُ في الأغلبِ بجَمعِ المالِ، وأحياناً بتوزيعِه على الفقراءِ المحتاجينَ.

– توفيرُ وتحسينُ مستوى الخدماتِ الحيويةِ، وتشديدُ الرقابةِ عليها؛ وبشكلٍ خاصٍّ الخدماتِ (الصحيةَ والتعليميةَ).

– تسريعُ وتيرةِ إجراءاتِ مكافحةِ عَمالةِ الأطفالِ[11] بسَنِّ قوانينَ صارمةٍ للحدِّ من ظاهرةِ التسرُّبِ المدرسيِّ، وتوجيهِ الراسبينَ للمراكزِ التكوينيةِ المتخصِّصةِ وفقاً لرغبةِ الطالبِ وتدريبِهم؛ خاصَّة التدريبَ ما قَبلَ التوظيفِ ويتعينُ على المؤسساتِ التدريبيةِ أن تُقدِّمَ إطاراً جديداً من المؤهِّلاتِ وفقاً للمعاييرِ التدريبيةِ للصناعاتِ وهذا النوعُ يكونُ التدريبُ فيه للداخليينَ الجُددِ؛ بغرضِ رفعِ كفاءاتِ العاملينَ.

– إيجادُ مناصبَ عملٍ في المجالاتِ الكبرى طويلةِ الأجلِ التي تمتصُّ فئةً كبيرةً من البطَّالينَ ك(مشروعاتِ الأشغالِ العموميةِ من طُرقاتٍ، مبانٍ وعقاراتٍ، السدودِ، المطاراتِ) من خلالِ الاستثماراتِ؛ سواءٌ (الداخليةَ أو الخارجيةَ)؛ بشرطِ استخدامِ اليدِ العاملةِ المحلِّيةِ.

– الجزائرُ كغيرِها من الدولِ الغنِّيةِ بالمساحاتِ الزراعيةِ، وبالتالي تشجيعِ الاستثماراتِ في المجالِ الفلاحيِّ من استصلاحٍ للأراضي، تربيةِ المائياتِ، وتربيةِ الحيواناتِ، وتوعيةِ الشبابِ بضرورةِ الاتجاهِ نحوَ هذا القطاعِ؛ لِما له من إيجابياتٍ على المدى الطويلِ خاصَّةً أنّه البديلُ بعدَ نفادِ البترولِ. كما يحدُّ أيضاً من النُّزوحِ الريفيِّ نحوَ المدنِ، وحلِّ مشكلةِ العقارِ.

– إيجادُ مؤسَّساتٍ مُصغَّرةٍ لفائدةِ الفقراءِ مع تقديمِ الدعمِ الماليِّ لهم في البدايةِ؛ من أجلِ تنميةِ رُوحِ الابتكارِ لديهم حسبَ المقولةِ: (الحاجةُ أُمُّ الاختراعِ).

– الحدُّ من ظاهرةِ البيروقراطيةِ الإداريةِ – والتي كَثُرَ الحديثُ عنها في الآونةِ الأخيرةِ – ومكافحةُ الفسادِ عن طريقِ معاقبةِ مُرتكبيها عقاباً شديداً لأخذِ العبرَةِ.

– إدماجُ المرأةِ في عمليةِ التنميةِ المستديمةِ؛ وذلك من خلالِ إيجادِ مؤسَّساتٍ مُصغَّرةٍ في إطارِ الاقتصادِ المنزليِّ، وبالتالي الحفاظِ على الصناعاتِ التقليديةِ والحرفيةِ من الاندثارِ؛ حيث تقرُّ منظمةُ العملِ الدوليةِ في مؤتمرِ العملِ الدوليِّ في جوانِ ٢٠١٠ بأنّ العمَّالَ المنزليينَ[12] عُمَّالٌ حقيقيونَ، ويأخذ بالاعتبارِ واقعَ أنّ الأغلبيةَ العُظمى من العمَّالِ المنزليينَ في الاقتصادِ المعوّلِ مهنِ من النساءِ.

– إنشاءُ المؤسساتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ والمؤسساتِ المصغَّرةِ[13]؛ حيث تعملُ على إيجادِ فُرَصِ عَملٍ تمتصُّ جُزءاً من البطالةِ، وتعملُ في الوقتِ ذاتِه على الحدِّ من الطلبِ المتزايدِ على الوظائفِ الحكوميةِ؛ ممّا يُساعدُ الدولَ التي تُعانى من وفْرةِ العملِ، ونُدرَةِ رأسِ المالِ على مواجهةِ مشكلةِ البطالةِ دون تكبُّدِ تكاليفَ رأسماليةٍ عاليةٍ.

وقد فطنَت الدولُ المتقدِّمَةُ إلى أهميةِ الصناعاتِ الصغيرةِ؛ فقد أصبحت الصناعاتُ الصغيرةُ اليابانيةُ تستوعبُ حوالَي ٨٤٪ من العمالةِ اليابانيةِ الصناعيةِ، وتُساهم بحوالي ٥٢٪ من إجماليِّ قيمةِ الإنتاجِ الصناعيِّ الياباني، وفي إيطاليا ٢ مليون و٣٠٠ ألفِ مشروعٍ فرديٍّ صغيرٍ، وفي أمريكا وفَّرَت الصناعاتُ الصغيرةُ والمتوسطةُ خلال الفترةِ من (١٩٩٢) وحتى عام (١٩٩٨) أكثر من (١٥) مليون فرصةَ عَملٍ؛ ممّا خفَّفَ من حدَّةِ البطالةِ وآثارِها السلبيةِ، وأنّ المشاريعَ الصغيرةَ تستوعبُ ٧٠٪ من قوَّةِ العملِ الأمريكيةِ. وفي دراسةٍ عن دولِ الاتحادِ الأوربيِّ في عام(١٩٩٨) تبيَّنَ أنَّ الصناعاتِ الصغيرةَ والمتوسطةَ توفِّرُ حوالي ٧٠٪ من فُرصِ العملِ بدولِ الاتحادِ.

ويُمكِنُ أن تكونَ مصدراً للتجديدِ والابتكارِ، وتسهمَ في إيجادِ طواقمَ إداريةٍ وفنيةٍ يُمكنُها الانتقالُ للعملِ في المشروعاتِ الكبيرةِ، بالإضافةِ إلى كونِها وعاءً للتكوينِ الرأسماليِّ؛ من حيث امتصاصُها للمدَّخراتِ الفائضةِ والمعطَّلةِ؛ فضلاً عن أنها تُوفِّرُ فُرصاً استثماريةً لأصحابِ المدَّخراتِ الصغيرةِ. وعموما تمثِّلُ المؤسَّساتُ الصغيرةُ والمتوسطةُ حوالي ٩٨٪ من مجموعِ المؤسساتِ العاملةِ في معظمِ دولِ العالمِ.

– التركيزُ على تسريعِ استحداثِ الوظائفِ، واستدامةِ أنظمةِ الحمايةِ الاجتماعيةِ، واحترامِ معاييرِ العملِ، وتعزيزِ الحوارِ الاجتماعيِّ.

– اعتمادُ التخصيصِ الأمثلِ لاستخدامِ الموارِدِ المتاحَةِ في دولِ العالمِ.

– اعتمادُ سياسةٍ اقتصاديةٍ ونقديةٍ تؤدي إلى تسديدِ ديونِ العالَمِ المتخلِّف[14].

– رفعُ مداخيلِ الفقراءِ، والحدُّ من مشكلِ التضخُّمِ عن طريقِ سياساتٍ اقتصاديةٍ.

– حثُّ الدولِ على سنِّ تشريعاتٍ تعملُ على تخفيفِ الفقرِ؛ وذلك بآلياتٍ متعدِّدةٍ يُراعى فيها إعطاءُ الأولويةِ لقطاعَي (المرأة والشباب) وتشريعاتِ محاربةِ الفقرِ في الدولِ العربيةِ.

– دعمُ عمليةِ النموِّ الاقتصاديِّ، والمحافظةُ على استمرارِ عمليةِ النموِّ؛ عن طريقِ زيادةِ معدَّلاتِ الاستثمارينِ (الداخليِّ والخارجيِّ)، وأهميةُ وضعِ التشريعاتِ والقوانينِ والأنظمةِ المتعلقةِ بالاقتصادِ والاّستثمارِ، وأن يحافظَ على معاييرِ الشفافيةِ التامَّةِ تلافياً لأيِّ عمليةِ فسادٍ.

– تعميقُ الإصلاحاتِ السياسيةِ والاقتصاديةِ، ومحاولةُ السيطرةِ، والتقليلُ من انتشارِ الفقرِ البشريِّ بواسطةِ استراتيجياتٍ للحمايةِ العمَّاليةِ في سوقِ العملِ– بما فيها حمايةُ المرأةِ– واستهدافُ وتحقيقُ الاحتياجاتِ الصحيةِ للمواطنينَ– بما فيها احتياجاتُ (المرأة)– وتحسينُ سوقِ العملِ، وتقييمُ طُرقِ التوظيفِ وبيئةِ عملٍ مناسبةٍ.

– توزيعٌ عادلٌ للخدماتِ والمعدَّاتِ لكلِّ مستوياتِ الدخلِ بالتساوي في المدنِ والأريافِ.

– محاربةُ الأُمِّيَّة[7] وكذلك الارتقاءُ بمستوى التمكينِ التعليميِّ في الحضَرِ والأريافِ، والدخولِ إلى الاقتصادِ المعرفيِّ، بالإضافةِ إلى إيجادِ فرصِ التكافُلِ والتعاونِ بين المجتمعاتِ العربيةِ في مختلفِ فروعِ الحقولِ الاقتصاديةِ، والاهتمامِ بصناديقِ الزكاةِ، وإعادةِ تأسيسِها بطريقةٍ سليمةٍ بعيداً عن سرقةِ أموالِها؛ لتحقيقِ الأهدافِ المرجوَّةِ منها.

– إنشاءُ صندوقٍ لتبرعاتِ المواطنينَ تضامُناً مع المحتاجينَ والفقراءِ (تلطون) على كلِّ أيامِ السنةِ؛ وليس المناسباتِ فحسب.

– تكوينُ قاعدةِ بياناتٍ عن الفقراءِ؛ وهذا بإحصاءِ كلِّ المحتاجينَ فعلاً لتقديمِ المساعدةِ لهم ولمنعِ المحتالينَ من الاستفادةِ من هذه المساعَداتِ.

الخاتمةُ:

يتَّضحُ ممّا سبقَ: بأنّ مُجمَلَ دولِ العالمِ تتخبَّطُ في مشكلةِ الفقرِ بنسَبٍ متفاوتةٍ – طبقاً للسياساتِ المطبَّقةِ والمنتهجَةِ في كلِّ دولةٍ – وأنّ الفقرَ لا يكمُنُ من حيثُ الأصلُ في نُدرةِ الموارد؛ بل ترجعُ إلى سوءِ توزيعِ الثروةِ والدخولِ بين شعوبِ العالَمِ؛ ممّا أدّى إلى انفجارِ الشعوبِ إزاءَ الأنظمةِ السياسيةِ غيرَ راضينَ بالوضعِ المتدهورِ.

ويُمكِنُ القولُ بأنّ التصدِّي لهذه الظاهرةِ ليست مسؤوليةَ الحكومةِ وحدَها؛ بل تتطلَّبُ جهودَ وتعاونَ أطرافِ المجتمعِ كافّةً من حكومةٍ وقطاعٍ خاصٍّ والمجتمعِ المدنيِّ، وأيضا الجمعياتِ ودَورِ المساجدِ في التوعيةِ. وأنّ المعالجَةَ الجادّةَ والفعّالةَ لهذه المشكلةِ لن تتأتَ من خلالِ حُلولٍ (جُزئيةٍ، أو سريعةٍ، أو مؤقَّتةٍ) ولكنَّها تتطلَّبُ إستراتيجيةً شاملةً وواضحةً تعالجُ الأسبابَ المسؤولةَ عن هذه الظاهرةِ من تفشٍّ للآفاتِ الاجتماعيةِ، والهجرةِ نحو البلدانِ المتقدِّمةِ والبطالةِ؛ لذلك لابُدَّ من تداركِ الوضعِ بوتيرةٍ أسرعَ – من خلالِ تنسيقِ جهودِ أطرافِ المجتمعِ كافّةً – لوضعِ سياساتٍ وتشريعاتٍ للقضاءِ على هذا المشكلِ، أو التخفيفِ من حدَّتِه. ونحن كمجتمعٍ مُسلمٍ، لابُدَّ من أن نتعاونَ لإثراءِ صناديقِ الزكاةِ الموجَّهةِ للفقراءِ والمحتاجينِ من أجلِ تقديمِ يدِ العونِ لهم من أجلِ تخفيفِ بُؤسِهم، وحِرمانِهم، وتوفيرِ حياةٍ كريمةٍ لهم.

التهميش والإحالات:

[1]- د.جواد كاظم البكري، "الثورات العربية: ربيع عربي بخريف اقتصادي"، على الموقع: رابط

[2]- Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques: link

[3]- La pauvreté dans le mondepar PhilippeRekacewicz, 1er mai 2000: link

[4]- 2012 World Hunger and Poverty Facts and Statistics: link

[5]- تقرير صندوق النقد الدولي والبلدان منخفضة الدخل في سياق الأزمة العالمية في 29/06/2009 على الموقع: رابط

[6]- تقرير عن منظمة اليونيسيف على الموقع:رابط

[7]- تقرير عن البنك الدولي على الموقع: رابط

[8]- مصطفى محمود محمد، "الفقر والتخلف الاقتصادي"، على الموقع: رابط

[9]-Heba Nassar ,DEMOGRAPHIC TRANSITION, EMPLOYMENT AND LABOUR MIGRATION IN THE ARAB REGION, UNITED NATIONS EXPERT GROUP MEETING ON INTERNATIONAL MIGRATION AND DEVELOPMENT IN THE ARAB REGION, United Nations Secretariat, Beirut, 15-17 May 2006: link

[10]- مكافحة الفقر في الوطن العربي في 19/3/ 2012 على الموقع: رابط

[11]- تسريع عملية مكافحة عمل الأطفال، مجلة عالم العمل لمنظمة العمل الدولية، مطبعة دار الكتب، بيروت لبنان، العدد 69،جانفي2011، ص4.

[12]- العمل اللائق للعمال المنزليين، مجلة عالم العمل لمنظمة العمل الدولية، مطبعة دار الكتب، بيروت لبنان، العدد 68 أوت 2010، ص3.

[13]- د. صابر أحمد عبد الباقي، مقال حول" المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة"، كلية الآداب جامعة المنيا،جانفي2011 على الموقع: رابط

[14]- خالد الفريان، "سبع آليات مقترحة للحد من نسبة الفقراء"، على الموقع: رابط